صباح ياسين

الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦). ١٧٢ ص.

ماجد صالح السامرائي

باحث عراقي.

يقوم كتاب الباحث الدكتور صباح ياسين: **الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة** على فكرة جوهرية مؤداها: **حق الإنسان وحريته في امتلاك وسائل تعبيره، وحماية هذا الحق في الاتصال وبناء المعرفة**، وهي فكرة تتركز فيها، وتنبثق عنها مجموعة من أهم شواغل اللحظة الحاضرة: تاريخية، وسياسية، وفكرية... مؤسساً هذا كله على النظر إلى وسائل الإعلام كونها قوة تستخدم اليوم في اتجاهين واضحين ومحددين:

ـ إنها قوة بناء إذا ما استندت إلى الحرية ومعطياتها وحق الإنسان في الحصول على المعرفة.

ـ وهي، أيضاً، قوة من شأنها المساعدة في الهيمنة على الآخر، وتدمير ذاته.

وعلى هذا، فإن الكتاب بأقسامه الثلاثة وفصوله السبعة يتناول، بحثياً، ما يعدّه المؤلف «قضية حيوية» تتصل «بحرية الإنسان وخياراته وحدود تصوراته المثالية»، من جانب، ومن جانب آخر يتجه البحث فيه إلى ما ينبغي «أن تكون عليه صيغة الارتباط» بينه و«بين المفاهيم التي تسهم في تشكيل وعيه وقناعاته» (ص ٢١)، وهي قضية يجدها المؤلف تخضع لاختلاف في الرأي وتباين في الموقف.

في **القسم الأول** الذي حرص المؤلف على أن يقدم فيه صورة الإعلام العربي من الداخل، ذهب في **الفصل الأول** (الذي وضعه تحت عنوان: «الإعلام... ومواجهة الطوفان») باحثاً في حقيقة الدور «الذي يمكن أن ينهض به الإعلام في حياتنا» (ص ٢٨) انطلاقاً من/أو تأسيساً على كون الحاجة إلى الإعلام تستكمل الحاجة إلى وعي تجربتنا وتطور مجتمعاتنا باتجاه تفعيل الديمقراطية وبناء مؤسسات المجتمع المدني، ورفع مستوى المشاركة الشعبية في صنع القرار، وهذه ـ بحسب المؤلف ـ «عوامل أسهمت في وضع الإعلام أمام مسؤوليات إنسانية كبيرة» (ص ٢٨).

ـ هذا جانب في الموضوع. أما الجانب

الآخر فهو توظيف الإعلام لغايات هي نقيض الحقيقة، وذلك «عندما يتحول الإعلام من وسيلة إنسانية وحضارية للتواصل والمعرفة، إلى لعبة تستخدم لأغراض مصممة مسبقاً» (ص ٢٨) لأكثر من غاية وهدف...، منها: «التضييق على مفهوم حرية الفرد»، و«تقييد مساحة حرية الرأي وقدرات التواصل»، و«تزييف الوعي الجمعي»، وهو ما يشيع، وما يدعوه المؤلف بـ «ثقافة الرعب والاغتراب، والثقافة السالبة لحرية الفرد» (ص ٢٨)، بما تمليه الشخصية الامتثالية للفرد الاجتماعي، المتصالحة مع منطق السلطة وشروطها. وهنا تتعين بعض المحدّدات التي **أولها** «مواجهة الطوفان» الإعلامي النابع من «سلطة ذات أهداف توسعية استعمارية»، مستخدماً من الوسائل والأشكال والأساليب ما من شأنه تدمير الآخر والقضاء عليه، مبتعداً ـ في هذا التوجه ـ «عن منظومة قيمه الإنسانية ومبادئه الأخلاقية» (ص ٣١)، ويتأتّى هذا بدافع رغبة السيطرة، أو الهيمنة. فإذا كان الإعلام قد أعاد «تأسيس مفاهيم جديدة للتواصل»، مقيماً بها ومن خلالها (وهذا **ثانياً**) «منظومته الخاصة التي تتفاعل في محيطها باستمرار، وتملك القدرة على التوالد والتجدد» (ص ٣٣)، فإنه، في الوقت ذاته، «يسهم في إعادة تشكيل الواقع وتحديد ملامحه» (ص ٣٤)، وهو ما يصل بنا إلى المحدّد **الثالث** المتمثل في «مشروع التفوق الإمبراطوري» حيث يتجسد مفهوم الهيمنة الذي يتمثل أكثر ما يتمثل في «المشروع الإمبراطوري للولايات المتحدة الأمريكية» الذي «يتعزز باستمرار المحافظة على التفوق في ميدان الاتصال واحتكار المعلومات» (ص ٣٦). وما يعنيه المؤلف بالهيمنة هنا هو تلك الصورة المتجسدة في الصراع القائم بين هذه «القوة الإمبراطورية» والأمة العربية التي تعمل على المحافظة على الهوية والخصوصية.

وإذا ما انتقلنا إلى **الفصل الثاني** (الذي وضعه تحت عنوان: «الإعلام العربي: أزمة الهوية وحرية الأداء») وجدناه يعيد إلى الأذهان مسألة تاريخية مهمة، وهي أن «الإعلام الذي ارتبط بالمرحلة التنويرية في حياة البشرية قد أضحى ركناً أساسياً في بناء العلاقات الدولية والعلاقات الاجتماعية». وإذا كان الأمر على هذه الصورة، فإن الطريق ـ بحسب رؤية المؤلف له ـ أصبح بفعل أكثر من عامل مضاف، «مفتوحاً لمرور العوامل المؤدية إلى زعزعة الاستقرار.. والأمن»، وذلك لأن هذه القدرات والإمكانات الإعلامية استخدمت «ضد مصالح الشعوب، وباتجاه حماية وتعزيز التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة والسيطرة على شعوب العالم وثرواتها» (ص ٣٨).

في السياق ذاته، يلاحظ المؤلف، وهو يعرض لإشكالية الإعلام العربي، أن «التطور التقني الواسع الذي شهدته مختلف ميادين العمل الإعلامي لم يكن عملياً متوافقاً مع تطور مسؤولية الأداء الإعلامي تجاه القضايا الأساسية المعبّرة عن معاني دعم الحرية والعدالة والتنمية» (ص ٣٩)، وفي هذا نحن اليوم أمام إعلامين ـ كما يرى المؤلف: إعلام حكومي يمتلك الدعم الكبير ويعبّر «عن سياسات الحكومة ومصالحها»، وإعلام شعبوي هو الأضعف مادياً وتقنياً، وإن كان له تأثيره في بعض ساحات المجتمع العربي، ولكن لكل

من هذين الإعلامين إشكالياته وإخفاقاته التي أضعفت تأثيره في مستوى مجتمعي عام. ولم ينحصر التراجع في قوة هذه الوسائل «على التعبير عن حاجات التغيير والإصلاح في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل تعدّى ذلك إلى مساهمتها، بشكل أو بآخر، في تكريس واقع التشرذم والتفكك، وتسويق القيم والمفاهيم السلبية في الحياة...» (ص ٤٠)، منبهاً إلى مسألتين عند دراسته الإعلام العربي: **الأولى** «مدى التطور التقني الذي شهده هذا الإعلام»، و**الثانية** «مستوى ما تحقق من حرية حقيقية وقدرة فاعلة للتأثير» (ص ٤٢).

ومن هنا ـ بحسب رأي المؤلف ـ بدأت أزمة الإعلام العربي التي هي أزمة ذات مستويين: مستوى الإنتاج الإعلامي، ومستوى التبعية للآخر ـ الغربي. وفي هذا السياق، يلاحظ أن الهيمنة الأمريكية على وسائل الإعلام قد ازدادت، خصوصاً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ إلى الحدّ الذي فرض فيه العديد من المصطلحات المتوافقة مع سياستها على وسائل الإعلام هذه. وفي المقابل، يجد الإعلام العربي منقسماً بين خطابين منعزلين بعضهما عن بعض ومتباعدين: **الأول** خطاب حكومي رسمي نمطي مثقل بهاجس الخوف من الرأي الآخر، و**الثاني** خطاب معارض متواضع الإمكانات... (ص ٤٧)، لافتاً إلى ما يمارسه الإعلان التجاري والشركات الرأسمالية الغربية أو المرتبطة بالغرب من ضغوط، كثيراً ما تذهب بـ «حيادية وسائل الإعلام العربية وصدقيتها»، وذلك بفعل ما تمارس عليها من ضغوط، وصولاً إلى ما يدعوه المؤلف بـ «تناقض المسؤولية المهنية» (ص ٤٩ ـ ٥٠)، ويعني بذلك عمليات تزوير الحقائق التي تمارسها جهات حكومية عبر الإعلام الرسمي، فضلاً عمّا قامت به الولايات المتحدة في أعقاب احتلال العراق من إقامة لمؤسسات صحافية وإعلامية بأسماء «وطنية» تم شراؤها من أجل «تحسين» و«تجميل» صورتها في عيني المواطن العراقي. إلا أنه يجد أن هذا النوع من الإعلام قد أخفق أمام حقائق الواقع، مع كل ما اعتمده من أساليب ليس أولها «إثارة مشاكل جانبية لغرض إشغال الرأي العام بها بعيداً عن المشكلات الحقيقية» التي يعانيها الواقع (ص ٥٢).

وهذا ما يصل بنا إلى **الفصل الثالث** من الكتاب الذي يتناول فيه المؤلف «سياسة إفساد وتعطيل الإعلام»، رابطاً الفساد بالاستبداد كمسبب له، ويرى أن الفساد نقيض الإبداع بحكم كونه «نقيضاً لمعطيات الوضع الإنساني الطبيعي» من جانب، والتأثير سلباً في تلك القيم، من جانب آخر.. (ص ٥٥)، الأمر الذي يشيع «ثقافة الفساد» التي تتخذ تسميات مستمدة من ممارسات متعددة «تحمي الفساد» وتيسّر «تسويقه في إطار منظومة القيم الاجتماعية» (ص ٥٧)، ما يحمله فعلياً لاختراق المجتمع بنية ثقافية، ويتيح للغزو الثقافي الذي تميزت به الحالة الاستعمارية في جميع مراحلها، بما فيها المرحلة الحاضرة في ما تشهد من اختراق ثقافي يهدّد الهوية القومية للأمة وإنسانها، فضلاً عمّا يشيع من مفهومات تخدم الاستراتيجيا الاستعمارية التي من شأنها اختراق الأنساق المكوّنة للثقافة القومية، وإشاعة عناصر الإفساد بإطلاقها من مكامنها المتمثلة ـ بحسب المؤلف ـ «في

إشاعة الفلسفة الذرائعية (البراغماتية) مقابل الفلسفة العقلانية، بقصد نفي وجود الجانب المبدئي ـ القيمي في الإنسان، وتجاوز وجود مقياس موضوعي للتمييز بين الخير والشر. وهي بذلك تطلب سيادة مبدأ التفوّق السياسي والعسكري والاقتصادي، وحتى الثقافي، لفرض وتبرير الغزو الثقافي وإلغاء الآخر وتهميشه، واتهام الثقافة العربية بعجزها على مواكبة التحديث والتطور، وبعجز المثقفين العرب عن الانفتاح والتواصل مع العالم» (ص ٦٨).

وفي ضوء العديد من الحقائق التي تعلن عن نفسها صراحة وجهراً في عمليات إفساد الثقافات القومية على وجه التحديد، ومحاولات تجريدها من خصوصياتها، ومثقفيها من هويتهم، يجد المؤلف أن الحلف قائم بين قوة المال وطموحه من جهة، وقوة الإعلام وتأثيره وسعة انتشاره من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، «برزت الحاجة إلى إعادة صناعة الثقافة المعبّرة عن تلك الأهداف» (ص ٦٩).

من هنا سيكون «إعلام المقاومة الوطنية في العراق: الانطلاقة والنموذج»، موضوع **الفصل الرابع**، أو بداية محور **القسم الثاني**، ممثلاً للحد النقيض لهذا التوجه، مشيراً، في هذا السياق، إلى أن «لكل معارضة ومقاومة أسلوبها الخاص في التعبير عن مواقفها»، مؤكداً إمكان «فصل أشكال الفعل المقاوم عن جوهر فكرة المقاومة» (ص ٨٢)، فالمقاومة، لدى أصحاب هذه النظرة، إنما «تعبّر عن حيوية الأمة وقدرتها على تجديد ذاتها والمحافظة على هويتها ووجودها» (ص ٨٣).

وفي **الفصل الخامس** يتناول «نسق النظام المستبد في الهيمنة الإعلامية»، ممثلاً عليه بعملية «قتل الشاهد»، سواء كان هذا الشاهد «عين الكاميرا» أو «عين المصور»، «فالحضور السريع، والنقل الفوري للأحداث الذي تقوم به وسائل الإعلام عبر تقنيات البث المباشر بواسطة شبكات الأقمار الصناعية الواسعة الانتشار أضحى يشكل إحراجاً، وبشكل خاص حين تفضح عين الكاميرا ذلك الذي يجب أن يبقى مكتوماً، وبعيداً عن الرأي العام» (ص ١٠٩).

ومع أن هذا يمثل «حق الآخر في المعرفة» و«مسؤولية وسائل الإعلام في نقل الحقيقة» (ص ١٠٩)، إلا أنه يتعرض لأنواع جديدة من القمع والمصادرة، وذلك بمتابعتهم في ميدان البث، وقد تصل هذه المتابعة إلى حدّ التصفية بالقتل ـ كما حدث للعديد من العاملين في فضائيات عربية عاملة في العراق، وبأسلحة قوات الاحتلال وأيدي جنوده. وهي ممارسات منظمة ضد الشهود في محاولة لتغييبهم، فـ «الحقيقة هي المستهدف الأول...» (ص ١١٧). وفي الحالتين ـ حالة استهداف الشاهد، وحالة استهداف الحقيقة ـ تفصح الرسالة «عن عدم الرغبة في وجود الشاهد على الحقيقة...» (ص ١١٧).

وإذا ما وصلنا إلى محور **القسم الثالث** والأخير من الكتاب، وهو عن «الإعلام الأمريكي.. إغراء القوة وعوامل الضعف»، واجهنا، بالترتيب، **الفصل السادس** بمجموعة من الحقائق عن «إعلام احتلال العراق»، ويتمثله المؤلف في بعدين: الصدمة والرعب، مشيراً إلى ما اعتمده/ يعتمده هذا الإعلام من أساليب لبث الرعب في نفوس من يقدمهم على أنهم أعداء،

وإرعاب من يفكر بالمواجهة بأن مصيراً مهلكاً سوف يواجهه، وأن ما يراه ليس الهزيمة فقط، بل تدميره وإزالته كاملاً (ص ١٣٤)، وهو ما يتمثله المؤلف، من باب تحديده، في عنوان فرعي في الفصل ذاته بما يدعوه «تسويق الرعب»، إذ «أصبحت الحرب الإعلامية الدعائية وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي لا تقل أهمية عن المواجهة العسكرية، والتخصيصات التي يتم رصدها لتلك الأعمال تعتبر من الثوابت في الموازنة الأمريكية السنوية» (ص ١٤٢).

ويؤشر المؤلف في هذا الفصل مسألة مهمة، وهي «انهيار الإعلام كرسالة أخلاقية»، كما هو في الاستخدام الأمريكي له، لافتاً إلى قضية جوهرية في هذا المجال، وهي أن الولايات المتحدة عندما قررت «خوض الحرب ضد العراق ذهبت إلى تفعيل السيطرة والهيمنة على وسائل الإعلام داخل الولايات المتحدة وخارجها، واعتبرت المعلومات أسلحة يمكن تعبئتها وتحشيدها واستخدامها في ساحة المعركة، قبل الحرب وخلالها وبعدها، وفق مخطط استراتيجي عسكري بالغ الدقة» (ص ١٤٨)، بل إن غير مصدر استراتيجي أمريكي قد ذهب مؤكداً أن المعلومات في الحرب على العراق «أدت دورها الكامل باعتبارها أحد أسلحة الحرب الأساسية وبطريقة غير مسبوقة» (ص ١٤٨).

أما في **الفصل السابع** والأخير الذي جعل عنوانه: «الإعلام الأمريكي: من الإعلام بالنيابة.. إلى صناعة الإذعان»، فيفتح صفحات أخرى من الحقائق، أكثرها أهمية ما يسميه «اختلال التوازن» الذي تعيشه أمريكا نتيجة فرضها حروب التوسع الاستعماري، وهو اختلال يجده منعكساً «على الحالة الداخلية [فيها] بشكل كبير» (ص ١٥١). وهنا يثير سؤالاً ـ هو ما يبني عليه بحثه في هذا الفصل ـ عمّا إذا كانت أمريكا قد اعتبرت نجاحها في هوليود نموذجاً يمكن تكراره في تغذية مدرسة إعلامية تدافع بقوة عن المغامرات والنكسات والتشوّهات التي أصابت السياسة الخارجية؟ (ص ١٥١)، ملاحظاً ومستخلصاً أنها «كانت تكرّر نمطاً واحداً من الخطاب الدعائي الذي لا يبدو مفهوماً في أرجاء واسعة من العالم» (ص ١٥٢)، ما أدى إلى إخفاق واضح لهذا الخطاب الذي اعتمد ما يسميه المؤلف «سياسة إملاء الموافقة» التي تعتمد الأسلوب والمنهج اللذين يخاطب من خلالهما الداخل في مخاطبة العالم (ص ١٥٣).

يصل المؤلف من هذا كله ـ وقد احتشد كتابه بالكثير من الحقائق والوقائع التي تؤكد ما ذهب فيه من آراء وأكد من مواقف ـ إلى أن الإعلام بوسائله الحديثة هو في الوقت الذي يكسر حواجز عزلتنا عن العالم يلقي علينا بهيمنته ليدفع إلى «ذاكرتنا قيماً أخرى» غير تلك التي تعاملنا معها ودافعنا عنها، «كي يفرض واقعاً جديداً لا يمكن إهماله أو التقليل من شأنه في حياة البشرية»، وإن كان المؤلف قد لاحظ «أن الهوة تتسع يوماً بعد آخر بين حدود المسؤولية المهنية والمسؤولية الأخلاقية» بالنسبة إلى أجهزة الإعلام وإلى العاملين في الحقل الإعلامي.

بقي القول: إن الكتاب، بالحقائق التي توفر عليها وأسلوب معالجتها، والنتائج التي استخلصها، كتاب جدير بوقفة أطول وأشمل □